

الممارسة السوسيولوجية بين حتمية التنظير المعرفي والمعضلة المجتمعية الراهنة

Sociological practice between inevitability of cognitive
theorizing and the current social problematic

شيباني عائشة

aicha.chibani@univ-constantine2.dz

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

لبصير شهرزاد

lebsoc2014@gmail.com

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

تاريخ القبول: 2021/08/06

تاريخ الاستلام: 2020/10/25

ملخص:

انطلاقاً من المعضلة الإبستمية حول هوية علم الاجتماع أو مجالات اهتمامه أو غاياته، فإن حركة النقد الموجهة في هذا المسار تتجه بالضرورة إلى إعادة النظر في الكثير من المقولات المفاهيمية (كمقولة الاجتماعي)، وأدوات التحليل الكلاسيكية التي يغدو التخلي عنها واجباً -على حد قول آلان توران Alain Touraine- في دعوة موجهة إلى الفرد وليس المجتمع. سنتناول في هذه الورقة البحثية الدعوة التي أطلقها ألفن جولدنر Alvin W. Gouldner في كتابه الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي، لعلماء الاجتماع والمشتغلين فيه أن يعيدوا النظر في هوية هذا العلم وأن يستعيدوا وعيهم ليتأملوا بهذا الوعي واقعهم في مواجهة مختلف الأزمات والأحداث على الساحة العالمية.

انطلاقاً مما سبق نتساءل عن أي أدوات أو أي منهج أو أي استقرار أو أي تحليل ممكن أن يستجيب للمشهد السوسيولوجي الراهن؟ سنرى ذلك من خلال الإرهاصات الحديثة لعلماء الاجتماع والفلاسفة أمثال آلان توران، ألفن جولدنر، رايت ميلز، جيوفاني بوسينو، زيجمونت باومان، وهربرت ماركيز...إلخ.

الكلمات المفتاحية: مقولة الاجتماعي، الأزمة، مقولة الفردي، الذات الفاعلة.

Summary :

Starting off this épistémique problematic about identity sociology or areas of interest or his aims, the criticism movement to

reconsidering in a lot of conceptual sayings (as concept social), and classic analysis tools, wich becomes a duty to abandon – according to as he says Alain Touraine - in an invitation addressed to the individual not to society. In this research paper we will make the invite by Alvin W.Gouldner that he made in his book the next crisis of western sociology , sociologists who work in this science must reconsider the identity of this

المؤلف المرسل: شيباني عائشة : aicha.chibani@univ-constantine2.dz

science and regain their awareness to reflect with awareness their reality in the face various crises and events on the scientific arena. Based on the above, we wonder about any tools, any approach, any analysis that might respond to the immediate sociologist scene? We will see this through the recent writing of sociologists and philosophers such as Alain Touraine, Alvin W.Gouldner, C.Wraight Mills,Giovanni busino, Zygmunt Bauman,Herbert Marcuse.....etc
Keywords: concept social, crisis, concept individual, the subject self.

مقدمة:

إن الدعوة الأساسية التي تعالجها هذه الورقة البحثية يرجع تاريخها إلى الاعتقاد بالاحتميات (الطبيعة والمجتمعية . القيمة) تسليما بالعلمية أو العقلانية وهو تاريخ الأزمة التي تأسس عليها علم الاجتماع ثم إن إعادة طرح السؤال كيف يدرس علم الاجتماع الإنسان؟ أساسي أمام محاولة الإزاحة التي عرفها . الإنسان . كحالة وجودية كثيف العواطف ومتغير الطباع يتجه نحو التعاون والصراع حسب حاجاته وأعماله وقيمه بهدف المنطق الموضوعي الذي يفرض تمفصل عن الذاتية.

هذا البحث يشمل عدة أسئلة نجد إجابتها في الطرح النقدي الذي يتجه في الأخير نحو تحرير علم الاجتماع والوعي بأن هذا التحرر لا يقوم إلا إذا تحرر الإنسان بيد أن تحررها معا هو المهمة التي يجب أن نتطلع نحو تحقيقها إذا أردنا أن نخرج من هذه الأزمة، ورغم أن الإقرار بالأزمة لم يعطي

الحلول النظرية والمنهجية لكنه أدى بنا إلى المسألة والنقد للآليات التي يعمل بها علم الاجتماع.

من الناحية الابستمية فالإقرار بالأزمة سواء من طرف الغرب المؤسس لعلم الاجتماع، أو خارج سياقاته المستنسخ لها فالإقرار هنا لا يعرف جنسية، لكنه يختلف من حيث تركيبة الواقع المجتمعي والثقافي والسياسي لهذا فان التعبير عن واقع السياقات الأخرى فهو ناتج من حيث تبعيته المطلقة للمنتج الغربي ناهيك عن الأزمة الأصلية فيه وفهم هذه الأخيرة هو تأسيس لفهم باقي السياقات الخارجة عنها.

1- المحاكاة، من الحتمية الطبيعية إلى الحتمية المجتمعية

انعكست أزمة المجتمعات الحديثة على تطور العلوم الإنسانية والاجتماعية و بالأخص علم الاجتماع الذي يعتبر صورة عاكسة لتلك الأزمة ، حيث لم يعد يجدي نفعا التركيز على توازن الأنساق الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية من أجل حل مشاكل الإنسان أو تحقيق رفاهيته، فالانشغال المفرط بتوازن الأنساق دون الاهتمام بالإنسان بحد ذاته جعل على المستوى المعرفي أو الإبستيمي مفهوم النسق هو الوحدة التي يقوم عليها التحليل السوسيولوجي دون الفرد المشكل له بأبعاده وخصائصه المتفردة (الأولوية الأنطولوجية للمجتمع على الفرد)، وعليه ألا يجدر أن نعيد النظر في وحدة التحليل السوسيولوجي و أن نتحرك في الاتجاهات الأخرى لعلنا نقرب من فهم الحقيقة الاجتماعية ؟

لقد أراد علماء الاجتماع الأوائل أن يكونوا على حد قول الفيلسوف و عالم الاجتماع جيوفاني بوسينو Giovanni busino "أنبياء للنظام الاجتماعي الحقيقي"⁽¹⁾، و ذلك بإقامة هوية لعلم اجتماعي شبيهة بهوية العلم التجريبي المادي باعتبار أن المجتمع جزء لا يتجزأ من العالم الطبيعي، وكان لقب

"الفيزياء الاجتماعية" كما وضعه أوجست كونت عام 1838م بداية الممارسة الوضعية لهذا العلم والأمثلة ممتدة لسبنسر مع المماثلة العضوية لتصل للوظيفية مع دوركايم ثم البنائية الوظيفية مع بارسونز والوضعية المحدثة مع ليندبرغ... الخ، وأصبحت دراسة وتفسير علم الاجتماع للظاهرة الاجتماعية أمراً ممكناً حسابياً وتجريبياً وفق الصرامة المنهجية للمداخل الكمية والرياضية.

إن التقليد السوسولوجي القائم على تأمين وضعية العلم (الطبيعي) لعلم الاجتماع تجسد من خلال التأكيد على موضوعية الواقعة الاجتماعية، و مقولة الاجتماعي المحددة لوجوبية الأفعال، وحدود السلطة القهرية التي يمنحنا إياها الضمير الجمعي عبر تأطير الفعل مجتمعياً من حيث التوقع والتوجيه المعياري والقيمي. إن أولوية المجتمع على الفرد هو تقليد ذو أولوية معرفية، فلم تعد السوسولوجيا التقليدية المتمثلة في المنهج الدوركايمي الذي يدرس الظواهر الاجتماعية على أنها سابقة و مستقلة عن الفرد وملاحظتها على أنها "أشياء" (comme des choses)⁽²⁾، كقاعدة أولية أشار إليها دوركايم (Emile Durkheim) (1858-1917) في كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع بردها إلى شموليتها واصفتها إياها بالحتمية والقهرية والإلزامية و على إحالة الجزء إلى النسق العام أو إلى البنية الكلية ، لم تعد أدواتها التحليلية قادرة على استيعاب جملة المفاهيم الحديثة التي صبغت علم الاجتماع موضوعه.

فمنذ الفلسفة الوضعية لأوجست كونت (Auguste comte) (1798-1857) التي بدت وكأنها تهدف إلى إصلاح المجتمع وإخراجه من الفوضى، غير أنها كانت واضحة في دفاعها وتوجيهها الأيديولوجي وفي تبريرها "المشروعية سيطرة القوى الاجتماعية الرأسمالية"⁽³⁾ ودفاعها عن الوضع الاجتماعي القائم ورفضها أي محاولة لنقده أو تغييره، وهي بذلك موجهة نحو مسار تاريخي ثابت (حسب

قانون المراحل الثلاث)، الذي بلغته البشرية بتطورها وتعد المرحلة الأخيرة الأكثر عقلانية لطالما أنها تعتمد على منجزات العلم وعلى الصناعة كمحرك أساسي لتنمية الرأسمالية، وهي مرحلة تشهد على الانفصال الواضح والصريح عن الفلسفة لأجل التحرر من عقم الميتافيزيقا.

يرى هربرت ماركيزوز Herbert Marcuse (1898-1979) أحد رواد مدرسة فرانكفورت في كتابه العقل والثورة أن الفلسفة الوضعية اتجهت نحو دراسة المجتمع مساوية لدراسة الطبيعة... بحيث أن هدف كونت كان يبحث في قوانين اجتماعية مشابهة في صحتها للقوانين الفيزيائية. وأطلق كونت على العقيدة الراسخة القائلة بثبات القوانين الفيزيائية اسم "الروح الحقة" بحيث اقترح تطبيقها على النظرية الاجتماعية... ويوضح كذلك ماركيزوز في نفس السياق أنه لا بد أن تؤدي الموافقة على مبدأ القوانين الثابتة في المجتمع إلى إعداد الناس للنظام و طاعة النظام القائم وتشجيع على (استسلامهم) له⁽⁴⁾، والإنسان هنا عاجز على تغيير واقع أو على نقده بل يجب أن يخضع للنظام ولجملة القوانين المصاغة له فللمجتمع نظام طبيعي ثابت ينبغي أن تخضع له إرادة الإنسان و يبقى أسيراً لها، حتى أصبحت (صحة) المجتمع مرادفة (للنظام)، و (مرضه) مرادفاً (للصراع)⁽⁵⁾، وغداً هذا التصور عاجز على تقديم فهم واضح للظواهر الاجتماعية التي يدرسها هذا العلم نظراً لمبالغته في تبني نموذج العلم الطبيعي كما هو الحال بالنسبة لإميل دوركايم الذي يؤكد من خلال القواعد الذي وضعها في كتابه أن كونت قد صرح بأن "الظواهر الاجتماعية ظواهر طبيعية و بأنها تخضع لبعض القوانين الطبيعية. وهذا اعتراف ضمني من "كونت" بأن الظواهر تنطوي على بعض خواص الأشياء؛ وذلك لأن الطبيعة لا تحتوي على شيء آخر سوى "الأشياء"⁽⁶⁾. كما يعود دوركايم في موضع آخر لينتقد كونت عن عدم وجود في الواقع لما يطلق عليه تطور الطبيعة الإنسانية فيقول "واختصار للقول نرى أن "كونت" قد

خلط بين التطور التاريخي وبين الفكرة التي سبق أن كونها لنفسه عن هذا التطور"⁽⁷⁾.

الحقيقة أن كلا من دوركايم و اوجست كونت لم يقدموا تصور يقوم عليه علم الاجتماع إلا ضمن اعتبار العلوم الطبيعية كنموذج أعلى له ولهذا كانت تفهم الموضوعية كمرادف للشيئية، و يفسر السلوك كنتيجة لقوى اجتماعية أعلى، مع التسليم بوجود المجتمع بظواهره قبل الأفراد، و بإمكانية إخضاعه لقوانين، و ما من سبيل آخر لتحرر الفرد سوى الاستسلام للمجتمع و إتباع معايير و لهذا تعرضت هذه التصورات (الوضعية و الوظيفية) لانتقادات كثيرة خاصة و أننا نعلم مدى تعقد الذات البشرية و صيرورتها التاريخية المتصلة و المنفصلة والمتغيرة ووجودها الواقعي بتفاعلها وتأثيرها، فلا يمكن أن نبحت عن أصل الظاهرة الاجتماعية و خصائصها باللجوء إلى المماثلة العضوية (سبنسر)، و لا بالبحث فيما يسمى بقانون المراحل الثلاث (كونت)، و لا باعتبارها كأشياء (دوركايم)، فلا يمكن على حد قول ريمون بودون Raymond Boudon أن ننزوي وراء التصورات التي عملت على إقصاء الذات البشرية و ارتكزت على تعميم المسلمات المادية، و اعتزمت على "تطبيع (naturaliser) الفرد كنقطة مرجعية للقوى المادية"⁽⁸⁾.

لذلك، فإن الحديث عن العجز أو الأزمة التي وقع العلم فيها يبدأ مع جملة الاستعارات المأخوذة من العلوم الطبيعية، و تشخيصها في ضوء فكرة " الموضوعية"، و هذا ما أكدده السيد الحسيني⁽⁹⁾ في قراءته النقدية للنظرية الاجتماعية. إن تصور مفهوم الأزمة كحالة من العجز في الوصول إلى نظرية اجتماعية واحدة متطورة، أو حالة من التمفصل بين النظريات الاجتماعية الممارسة السياسية، أوفي ضوء فكرة " الموضوعية"- تلك الفكرة التي وفدت من العلوم الطبيعية و فرضت نفسها فرضا على تاريخ علم الاجتماع منذ ظهوره حتى الآن- يبقى تشخيصا غير محسوم فالاختلاف بين علماء الاجتماع

حول تشخيص الأزمة مازال قائما، و سنرى ذلك من خلال الإرهاصات الحديثة لعلماء الاجتماع و الفلاسفة.

2 - سوسيولوجيا الفهم: تأويلية الفعل مقابل مبدأ التفسير السببي

إن الفرد كحالة تاريخية من جهة يتشكل ويتطور ويتغير ويتفاعل مع الطبيعة وينشأ علاقات مستقرة تعاونية أو متجددة صراعية، ومن جهة أخرى كحالة متفردة بذاتيتها تشكل معاني خاصة بها تترجم وتتحرك ضمن حاجاتها ومقاصدها ومصالحها وبالتالي لا يمكن تصور الذات البشرية خارج المجتمع ولا يمكن تصور هذا الأخير كنتيجة حتمية للفرد أو كسابق له، مكون له، مختزل فيه، خاضعا له. ويلخص كارل ماركس (Karl Marx 1883. 1818) ذلك فيقول: "ينبغي قبل كل شيء أن نتجنب تثبيت المجتمع وكأنه تجريدي في مواجهة الأفراد"⁽¹⁰⁾.

ولما كان مفهوم السوسيولوجيا هو دراسة الظاهرة الاجتماعية في كليتها وشموليته بوصفها نشاط إنساني علائقي وبنوي ودراستها دراسة شيئية، حتمية "باعتبار أن الإنسان نسيج من الضغوط الاجتماعية غير الواعية"⁽¹¹⁾. على نحو مختلف يرى ماكس فيبر (Maximilian Weber 1864- 1920) أن المجتمع هو نتاج لفعل الأفراد ذات الدلالة، بمعنى أن الواقع الإنساني لا يمكن تفسيره بمجرد التفسير السببي وإنما أيضا عن طريق الفهم الذي يسعى إلى إدراك وفهم أفعال الأفراد ودوافعهم والدلالة الناتجة عن ذلك، يقول فيبر في هذا الشأن: "إن ما ندعوه سوسيولوجيا هو علم مهمته الاستيعاب (الفهم)، عن طريق تأويل النشاط الاجتماعي"⁽¹²⁾.

يتجه عمل ماكس فيبر نحو الاستعمالات المبنية على القاعدة الفردانية أو نحو تيار النزعة الفردية المنهجية *methodologique* *individualisme* وأن علم الاجتماع "لا ينجم إلا من أفعال أحد الأفراد أو بضعة أفراد والعديد من الأفراد المنفصلين. لذلك يقتضي أن يتبنى تحديدا

طرائق فردية بحصر المعنى" (13)، في مقابل المفاهيم الجمعية، هذه الأخيرة التي هيمنت على الفكر السوسولوجي الفرنسي بشكل خاص و"اعتقد فيبر أن على علم الاجتماع أن يركز على الفعل الاجتماعي لا على البنية... ولم يكن فيبر يعتقد كما اعتقد دوركايم وماركس أن للبنى وجودا مستقلا عن الأفراد. بل كان يرى أن البنى في المجتمع إنما تتشكل بفعل تفاعل تبادلي معقد بين الأفعال. ومن هنا، فإن من واجب عالم الاجتماع أن يتفهم المعاني الكامنة وراء هذه الأفعال" (14).

والملاحظ أن التسليم على مقولة المجتمع لدى الكثير من علماء الاجتماع بأسبقية المجتمع على الفرد يُحيلنا للاعتراف بشرطية البنية الجمعية، باعتبارها مرجعية ضرورة تفرض نفسها على مجموع الأفراد، رغم أنه يمكن اعتبار أن ما يشكل المجتمع هو نشاط الأفراد وتفاعلهم، هذه الاعتراضات لا يجهلها فيبر فالسوسولوجيا كتب يقول "لا يمكنها حتى بالنسبة إلى غاياتها الخاصة، تجاهل صور الفكر الجمعي" (15).

إن المبدأ الموجه وراء سوسولوجيا فيبر سيكون إذن بأن الأفراد سيوجهون نشاطاتهم طبقا للمعنى، يتجلى ذلك إما بنظام معين وإما بعادة أو قيمة أو معتقد. فالفرد هو صانع النشاط ومالك معانيه ومنظمه في شكل مؤسسات تقن وتنظم فعل الفرد امتثالا لشرعية القوانين وعقلانيته في تفاعلها مع الآخرين وتكون بذلك البيروقراطية كنموذج مثال تحمل قيمة المجتمع الرأسمالي أو توجد فيه أو أن هذا الأخير استدعى ظهورها.

ففي المنظومة البيروقراطية تُودع الهويات والروابط الاجتماعية عند الدخول إلى المؤسسات، بحيث يمكن لمجموعة القوانين والأوامر أن تقود بمفردها ومن دون منازع أفعال الأفراد العاملين، وتجعل من توقع السلوكيات أمر ممكن لطالما أن الأدوار والمهام في هذه البنية محددة وواضحة.

فعلى كل حال لا يمكن تجاهل حال الفاعل وإمكانياته واختياراته هاته الأخيرة المتأثرة بالتركيبات الاجتماعية أي فهم الأطر الاجتماعية أو الثقافية، وفيبر يقدم لنا خلافا لكونت ودوركايم اعترافا بوجود الفرد ودوره لكنه يبقى متصلا بالمجتمع، أي ضمن الشرطية الاجتماعية الأخلاقية، فلا يكون الفعل بهذا الشكل بعيد عن تأثيرات البنى الاجتماعية وإنما لا يخضع لها كليا نتيجة تملكه عقلنة رشيدة لفعله.

لا يبتعد فيبر كثيرا عن باقي الوضعيين و الموظفين في مسألة تمجيد النظام الاجتماعي (الرأسمالي) حتى باعترافه بالفرد، فيؤكد على أن "الرأسمالية بما ترتبط به من عقلانية هي مصير الإنسان ولا جدوى بأي حال من الأحوال من الثورة على هذا النظام"⁽¹⁶⁾. ونجد ذلك واضح في مؤلفه "الروح الرأسمالية و الديانة البروتستانتية"، فيتحدد الفعل عند فيبر بالقيمة، فالقيمة الدينية عززت بنية الفعل الرأسمالي من قبل فعل الفرد الذي يحمل القيمة الدينية مع تداخل الأبعاد المجتمعية الأخرى، تجتمع في علاقة بين ما يفرزه النظام الاجتماعي ككل و ما يفرزه الفرد على مستواه الذاتي . الخاص . فيتفاعل الذاتي مع الموضوعي ، الفردي مع المجتمعي.

3- بين الفعل والنسق: منهجية المتصل القيمي

في بداية سنوات الأربعينات من القرن الماضي، حاول تالكوت بارسونز Talcott Parsons (1902-1979) بناء نظرية عامة شاملة عن المجتمع تجمع بين العناصر الطوعية والنفعية والعقلانية والوظيفة والمثالية أي بين كتابات توماس هوبز وماكس فيبر، ودوركايم، وباريتو، وألفرد مارشال، بين الذاتي والموضوعي، بين الفردي والجمعي، حيث شملت محاولته في بناء توجهها يقوم على أن الفعل لا يتحقق إلا كنسق، وانطلاقا من هذا يقدم بارسونز نموذجا تجريديا تدرجيا رباعيا لبنية الفعل⁽¹⁷⁾.

يحلل بارسونز الفعل ليس برده إلى رمزيته الذاتية المقترنة بالمعنى - كما حدده فيبر - وإنما أيضا إلى رمزيته النسقية المشتربة بالتوجه المعياري - القيمي، وأن عمل كل نسق ضمن الشرطية القيمية لتحقيق أهدافه المختلفة. ضمن ما يطرحه هدف النسق، تبقى إشكالية بقائه واستمراره مطروحة، لأن النسق لم يتوقف على تحقيق أهدافه وإنما يتضمن إشباع حاجات أعضائه التي قد تتوافق مع أهداف النسق أو تكون مخالفة لها، ثم أن معايير استمراريته تتحدد من داخل النسق؛ إذ أنه يخط حدوده عبر عملياته النوعية الخاصة ويميز بها نفسه. يتسم هذا النسق من حيث هو نظام بالمخاتلة الموجودة على مستوى أهدافه وأهداف أعضائه المضمرة المتصلة بمصالحهم وغاياتهم الشخصية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال فهم عمل النسق إلا من خلال فهم حاجات أعضائه، لا يؤدي بنا هذا إلى اعتبار النسق آلية أو تقنية أو أداة تخطيطية، ربما هذا ينطبق على كيفية عمل وظائفه كآليات تحقق الاستقرار والتوازن وإشباع حاجات المجتمع. فالنسق عموما هو الفعل القيمي المشترك الذي يوصف به المجتمع الذي ينتج عنه مجموعة أنساق فرعية انتظمت معه وشكلته من خلال الوظيفة التي وجد عليها والتي تقرر الأهداف وتحدد الوسائل. والنسق دائما يبحث عن نقطة توازن من أجل الاستقرار هذا ما يوضحه بارسونز من خلال نموذج لبنية نسق الفعل وذلك بتواجد وظيفة ما في نسق وتكررها في آخر، وأن النسق مهما تحرك فهو يسير نحو التوازن، وعندما يحدث الخلل يحتاج الأمر إلى التدخل الطوعي للأنساق الأخرى لتعديل أو إزالة الخلل، طبعاً هذا التحليل هو لحد ما منطقي لكن عدم قدرة بارسونز تفسير التحليل النسقي في ضوء التغير والصراع والثورة تؤدي بالنسق إلى الانشطار والتفكك والموت. في هذه الجزئية قدم روبرت ميرتون تفسيراً في حالة تغير النسق أو حدوث أزمات وصراعات في المجتمع، وأنه يجب

النظر إلى الخلل الوظيفي للنسق على أنه عملية تحول في ظهور وظائف أخرى جديدة للنسق وأن هويته تتحدد من خلال تغيره وخلقه لوظيفة جديدة. لقد هيمنت البنائية الوظيفية لمدة طويلة على علم الاجتماع، ما جعل البعض يرى أن التحليل السوسيولوجي يقتصر فقط على التحليل الوظيفي، والبنائية الوظيفية تعتمد بصفة أساسية على التصورات العضوية والوضعية بيد أنها امتداد لهما، فهو يعطي . بارسونز. تركيبة للنسق آيلة للتوازن مماثلة للكائن الحي في اعتماده الوظيفي على الأجزاء لتكوين الكل، وهي مشابهة كثيرا لنظرة باريتو للمجتمع على أنه حالة توازن، ولنظرة سبنسر وكونت ودوركايم. والمجتمع لا غيره هو الذي يقوم بهذه المهمة بالنسبة لبارسونز وذلك ليبقى ويستقر ويستمر النظام الرأسمالي، ولو افترضنا حالة الصراع والتغير فإن ذلك يعتبر انحراف أو خلل يتعرض له النسق. ولقد تم انتقاد البنائية الوظيفية بصفة عامة وإنتاج بارسونز على وجه الخصوص من قبل الكثير من علماء الاجتماع فرايت ميلز Wright Mills يرى أن بارسونز لم يقدم شيء على الإطلاق أكثر من "صياغات لغوية"⁽¹⁸⁾ تبدو علمية ولكن وراءها أهدافا إيديولوجية"⁽¹⁹⁾، فضلا عن القصور المتمثل في عدم إخضاع الفرضيات للاختبار الأمبريقي. كما أنه لا يمكن أن يدور المجتمع على قيم ومعايير فقط تتحقق عن طريق التنشئة الاجتماعية، أو أن يكون هدفه النهائي تحقيق التوازن وذلك من خلال الضبط الاجتماعي، أو تحديد الفاعل بشبكة أدواره المتوقعة والثابتة، فبارسونز هنا فصل الإنسان كذات معقدة ومتغيرة لها الإرادة والحرية والاختيار تتجه نحو التعاون صحيح وتتجه أيضا نحو التغير والصراع.

4 - أزمة التفسير: إقصاء للذات الفاعلة أم هيمنة الاجتماعي على العلم
تؤول هذه الملاحظات كلها إلى نقطة واحدة هي مسألة التأزم الذي وقع العلم فيها، فقصور المفهوم الذي يرى الفرد خاضعا لقوى مجهولة نابعة من مصدر

اجتماعي ، أي خاضعا للبنى الاجتماعية ولقدسية القيم والمعايير السائدة في بيئته و ذلك من خلال التنشئة الاجتماعية التي تجعل الفرد يستوعب و يستدمج مع أهداف المجتمع سواء أراد ذلك أو لم يرد فالمجتمع يمارس عليه هذا القهر(دوركايم . بارسونز)،و ذلك بتقنين سلوكياته و تصرفاته في طابع تأسيس بيروقراطي جامد يحد من حرية واستقلالية الفاعلين اللذين تنسب إليهم أدوار محددة عقلانية و متوقعة(ماكس فيبر). لقد كادت هذه السوسولوجيا منذ كونت حتى بارسونز تبرهن على علمية علم الاجتماع بعلوم أخرى أكثر علمية في نظرهم وهي جملة الاستعارات التي أخذوها من الفيزياء والرياضيات والإحصاء، حتى تحولت الأدوات المنهجية إلى هدف في حد ذاته واتجهت العلوم الاجتماعية وبالأخص علم الاجتماع نحو التكميم (الوضعية المحدثه) مبتعدة أكثر فأكثر عن طبيعتها الإنسانية ذات الخصوصية. و من ذلك ما طرح عن الموضوعية وعن المفاهيم الإجرائية مبتعدين بذلك عن الأطر التصورية، وإخضاع الظواهر لمعادلات رياضية و معالجة العلاقات المنطقية التي تحكم الظواهر بطريقة حسابية، ولا شك أن وجهة النظر هذه لا تبتعد كثيرا عما يردده الامبريقيون في دراستهم الكمية و لقد عبر ميلز عن ذلك حين قال: "يرفض هؤلاء الامبريقيون ذكر أي شيء عن المجتمع الحديث ما لم يستكملوا طقوسهم المنهجية الشكلية التي لا تسهم في تحقيق الفهم بقدر ما تسهم في تسطيح المعرفة"⁽²⁰⁾. وهذا التمهيد الذي شهده علم الاجتماع في مساره عبر مؤيدي الإنتاج النظري التجريدي أو عبر المناديين بالمنهج و بالوقائع و"بالميدان يتكلم بذاته" لم يزيد علم الاجتماع إلا الوقوع في أزمة فلا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الفكر عن الواقع أو فصل النظرية عن المنهج ولم يزد هذا الانفصال إلا في الانصراف إلى معالجة قضايا مزيفة و الوقوع في قوالب لا تسمح بفهم الظاهرة الاجتماعية كأحداث و كأبنية تاريخية و كتأثيرات فردية خاصة و كعلاقة متبادلة بين الفرد و

المجتمع، و إلى تجاهل الاختلاف النوعي بين الظواهر الاجتماعية و الطبيعية (الفيزيائية البيولوجية)، إنها لا تخضع لقوانين ثابتة مثلما تخضع لها الظواهر الطبيعية بل إنها تتمتع بالنسبية و التعقد، و لقد انتقد بشدة ميلز هذا الوضع و أطلق على علماء الاجتماع "الحرفيين الفكريين" الذين خضعوا "لطغيان المفاهيم" و "عبودية المنهج والأدوات"، حتى أصبحوا عبيد "للمنهج" و "النظرية" دون أن يكون سادة لها⁽²¹⁾.

ولاشك أن جزء من الأزمة مرتبط بالمشتغلين في هذا الميدان نظرا لأيدولوجيتهم السياسية في تدعيم بقاء الأنظمة و تبرير شرعيتها و ذلك من خلال توظيف بحوثهم لخدمة أهداف المجتمع الرأسمالي، وبهذا نجد أن عالم الاجتماع يمارس مهامه في ظل الحدود التي رسمها له النظام، و النظام بدوره يمنح التأييد و المكانة للعلماء من خلال الاستعانة بهم في مراكز صنع القرار مثل هؤلاء اتخذوا من علم الاجتماع مهنة و حرفة. هذا ما يرفضه بشدة رايت ميلز و يطلق عليه "بالانحطاط الثقافي"⁽²²⁾، و يرى أن مثل هذا الخضوع يؤثر على طبيعة الموضوعات و المناهج المستخدمة في علم الاجتماع. كل هذا النقاش يدور و يعود بنا إلى إحدى القضايا التأسيسية في السوسيولوجيا تقوم على مشكلة النظام الاجتماعي وهو "ما يسميه بارسونز بسؤال هوبز"⁽²³⁾. إن هذه المسألة جرى تحليلها في ضوء كيف يشتغل هذا النظام؟ وكيف يحافظ على استمراره؟ لكنها تقتضي أيضا التساؤل عن كيف يمكن أصلا وجود شيء كالنظام الاجتماعي؟ و لعل الإجابة الأكثر منطقية هي حاجة الإنسان الفردية في ضوء مصالحه الخاصة هي التي استدعت تنشيط فعالية نسق ما و اتخذ الأمر فيما بعد طابع عقلائي يفرض تبادلات مشروطة بتعاقدية قانونية هذا الأخير الذي استدعى تفعيل نسق غايته الحد من الحريات الطبيعية الفوضوية (الأناركية) كما يرى هوبز و إقامة اتفاق و توافق اجتماعي كبداية تكوينية للنظام، لكن بارسونز لم يستطيع الأخذ بالعقد

كقاعدة للانطلاق، لأنه على غرار الجميع كان قد رأى أن العقد يشترط وجود نظام ما مسبقاً⁽²⁴⁾ و عوضاً على ذلك انطلق من كون النظام موجود أصلاً كواقع موضوعياً سابقاً عن وجودية الأفراد، لأن الإقرار بغير ذلك سيقضي إقامة تحليل تاريخي لسيروية نشوء النظام بيد أن حاجات الفرد و مصالحه هي التي استدعت هذا التكوين.

5 - أزمة العلم: بين متصل الحاجة والقيمة

يحلل ألفن جولدنر Alvin Gouldner (1920-1980)، هذا التوجه في نظرية بارسونز و ينسبه لسياقه التاريخي في فترة الثلاثينيات حيث أزمة الكساد العظيم هذه الأخيرة التي تهدد استقرار القيم و الأخلاق وبالتالي استقرار النظام الاجتماعي بعدما انهار النظام الاقتصادي و لم يعد قادر على إشباع الحاجات اليومية، فكان البحث عن مصادر أخرى للمحافظة على النظام الاجتماعي هو هدف بارسونز معتمداً في ذلك على الإرادات الفردية التي تشكل فيها القيم و الأخلاق النابعة من ذوات الفرد آلية لتماسك المجتمع ، كما يؤكد جولدنر أن هذه الفترة بالنسبة لبارسونز "كانت قبل كل شيء نصلاً ضد انهيار الأنماط الثقافية و أيضاً ضد ضعف ولاء الفرد لها، حيث بدا و كأن الدعم الأساسي للأنماط الثقافية يكمن في المعتقدات الأخلاقية الكامنة في داخل الأفراد"⁽²⁵⁾. و عليه كان التوجه نحو الفعل الفردي بوصفه آلية لتوازن المجتمع هو الحل الذي اتبعه بارسونز في فترة الأزمة، إلا أن الأمر تغير بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية أصبحت الدولة تتصرف وفق الوحدة القومية الشاملة، و بعد الرخاء الذي شهده المجتمع الأمريكي أثناء و بعد الحرب راح بارسونز يعزز دور الدولة في تحقيق الرفاهية بتأكيد على المجتمع على أنه نسق متوازن يحافظ على بقائه و استمراره بآلياته الخاصة، و تم استبدال دور الأفراد بدور المجتمع و التحول من الفعل نحو النسق، و لقد حسم بارسونز هذا الأمر لما كتب مؤلفه "النسق الاجتماعي 1951" و انطلق من

الأحادية الأنطولوجية le monisme ontologique، و من أسبقية المجتمع على الفرد. لكننا نجد أن هذا البناء القيمي المشترك يفشل كلما أردنا أن نحلل حالات النزاع والصراع بيد أن القيمة التي يحملها كلا الطرفين تكون متضادة ومتعاكسة وليست مشتركة، فهناك أولوية في إظهار قيمة على أخرى تؤكد أنها سلم حاجات الفرد حتى لو كانت هناك حد أدنى من القيم المشتركة، أما التقليد الوظيفي المتمثل في وضع القيم والمعايير في موضع هرمي أعلى هو آلية تفسيرية لهيمنة النظام الاجتماعي يحيلنا لهيمنة فئات على فئات أخرى.

لقد تشكلت أزمة الاتجاه الوظيفي في جانب منه خلال الانتقاد التي تم من الداخل أي من " اليمين" من أحد أهم رواد الوظيفية كنجلزي ديفيز kingsley davis. و لقد أدى انتشار الاتجاه الوظيفي بشكل واسع و تزايد نموه و مناصريه إلى صعوبة رسم حدوده و بالتالي صعوبة فصله على علم الاجتماع ككل، و هو ما يوضح أن علم الاجتماع يقوم على التحليل الوظيفي في أغلبيته، أو أن يكون التحليل الوظيفي تعبيراً عن الافتراضات الفلسفية للتحليل الاجتماعي، هذا التكاثر الذي شهده الاتجاه الوظيفي من مناصرين بقدر ما كان يغني الاتجاه بالتنوع في الآراء والمواضيع التي تزيد من تماسكه بقدر مكان هذا التنوع يزيد من تنافس وتفرد وتميز واختلاف أنصاره الذي يعود بالأساس إلى تأهيلهم العالي و تفوقهم كباحثين و علماء أصحاب مؤلفات و كتب و حققوا نجاحاً في سن مبكرة و اكتسبوا طابعاً متفرداً في أسلوبهم و كتاباتهم وهو ما يطلق عليهم جولدنر اسم "الجماعة الأصلية"⁽²⁶⁾ (على سبيل المثال نجد روبرت ميرتون)⁽²⁷⁾.

لقد تم مراجعة هذه النظرية في فترة الستينات كنظرية ساهمت في تشكيل الأزمة، و ظهرت الكثير من التصورات الناقدة لها، متجاوزة المجتمع كحالة انطولوجية استعلائية نحو الاعتراف بالذات الفاعلة (ألان توران)، وبحرية الفرد و أفعاله القصدية و للاقصدية (الفينومينولوجية)، وبالحياة اليومية

للأفراد (الإنثوميثولوجية)، و كانت هذه التوجهات تسير نحو الوحدات الصغرى لكنها لم تكن كافية لتجاوز الأزمة منهجيا ونظريا إلا أن وصل الأمر إلى إعلان الانقلاب في فترة السبعينات على يد ألفن جولدنر في كتابه الأزمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربي "the coming crisis of western sociology". لم يكن الكتاب ناقدا لجميع التصورات المعرفية النظرية في علم الاجتماع بقدر ما كان تحليلا للنموذج الوظيفي البارسونزي وتحليل علم الاجتماع منه والتحرك لتعزيز الوعي الذاتي بتطوير ما أطلق عليه "التأمل السوسولوجي"، بعدما ناقش وحلل الأزمة التي يعيشها علم الاجتماع الأكاديمي عموما والنظرية الوظيفية خاصة، مدركا في تشخيصه للأزمة أن النسق الذي يواجه الأزمة متغيرا لا محال نحو تغيرات عنيفة ومتصارعة وسريعة إلى طبيعة مغايرة بشكل كلي عما كان عليه سابقا.

هذه التغيرات التي فرضها الواقع و التطورات السريعة في العالم تفرض علينا تجاوز المنطق التقليدي في رؤيته للعالم، و تأسيس ثقافة متضادة عن سابقتها بمقولات و لغة تنظرية جديدة، و إعادة بناء علم الاجتماع قابل و متلائم و الواقع الجديد، و يؤكد لنا أن استمرارنا في تبني المقولات المعرفية والأدوات المنهجية بدون تعديلها أو تطويرها لحقيقة أزمة تضرب علم الاجتماع حيث الواقع أني يتطلب فهمه بصفاته السريعة و المتغيرة و الكثيفة و المائعة و العالمية و التنظير كلاسيكي ثابت و بيروقراطي و صلب، ولا يكفي هذا يجب أن نلتفت إلى حقيقة مهمة أن البحث عن معرفة جديدة تتواءم و معطيات العصر لا يصح اختزالها في تصور أحادي في حين أن الواقع كثيف و متشابك و متعدد... إذن المهمة التاريخية كما يراها جولدنر هي إعادة تصور المجتمع بمفاهيم و مناهج جديدة لكي ندرك و نتنبأ ونستطيع قراءة المجتمع الحديث قراءة صحيحة، تتطلب هذه الدعوة التي أطلقها جولدنر لعلماء الاجتماع، وعيا ذاتيا يتصل بالخبرة اليومية و التنشئة الاجتماعية و بالسياق

الاجتماعي الذي نتفاعل معه، و هو بهذا العلم المجتمعي يدرك موضوعيا حقيقة العلم التي ينتهي إليه و مستوى تطوره و يجب أن يكون واعيا بموقعه و بمكانته من أجل أن يكون فاعلا فيها من حقيقة دوره و من أجل من و لصالح من تنتهي قضيته و أن يعلن هذا الانتماء، و هذا الإدراك يضعه أمام الكثير من الأسئلة مثل هل أنت كعالم اجتماع تناصر المشكلات التي تخص الإنسان البسيط.. المقهور.. المهمش، المغترب وقضايا مثل المساواة. العدالة.. الخ، مثل هذه القضايا التي تحتاج من العالم كمفكر وكواعي بذاته أن يحدد موقعه وانتماءاته ولا يمكن بأي شكل من الأشكال اعتماد الحيادية أو الموضوعية في مثل هذه الظواهر الحساسة ويبطل هنا أي تبرير منهجي امبريقي لها⁽²⁸⁾.

فالمعرفة التي يسعى من خلالها عالم الاجتماع إلى جمع المعلومات و البيانات هي معرفة صورية أما المعرفة القائمة على تعميق الذات و التفاعل الواعي بين عالم الاجتماع كعالم و كفرد يتفاعل مع الآخرين بشكل واعي تمكننا من تجاوز منطق البحث الامبريقي التجريبي على الأفراد و اعتبارهم أشياء، أو لا وجود لهم خارج دائرة الأنساق الاجتماعية البارسونزية، في حين أنه لا يمكن تجاهل النسق الإنساني أو الفرد "...الذي يعد أكثر تعقيدا و الأعلى تكاملا من بين كل الأنساق الإنسانية... ففي تجسيده الواقعي تتداخل الأنساق البيولوجية، والسيكولوجية و الاجتماعية و الثقافية..."⁽²⁹⁾. لهذا يأمل جولدنر أن تتحول المهنة في علم الاجتماع لصالح تنمية التأمل السوسيولوجي استجابة للأزمة الذي وقع العلم فيها، و التي هي حسب روبرت ميرتون "أزمة مزمنة"⁽³⁰⁾ صاحبت علم الاجتماع منذ ولادته، و ليست مرتبطة بالاتجاه الوظيفي فقط.

6 . إعادة تأهيل مقولة الفرد في التحليل السوسيولوجي

لا تنفصل أزمة العلم عن أزمة مجتمعه بل هي ممتدة منه إليه، فلقد كان ينظر للتطورات الصناعية و التكنولوجيا باعتبارها حركة مطردة على طريق التقدم وذلك من خلال الاعتقاد بالعقل والاعتراف بحقوق الفرد وقطع الصلة بالتراث، في هذا المشهد الحداثي الفرد متمركز على الطبيعة، يسير نحو تحقيق الكمال حالة ينتهي عندها الصراع والاختلاف والتناقضات ويتم فيها إشباع تام للحاجات هو الهدف الذي يرغب الإنسان الحديث الوصول إليه، وبهذا يشهد المجتمع مرحلة تاريخية جديدة يتم فيها استبدال مقولات القيم والمجتمع بمقولات التفرد والحرية، وأصبح يعرف المجتمع على أنه مجتمع الإنتاج أو الوفرة للخدمات والسلع، فلقد كانت النزعة الإنتاجية تسير بتدفق عالي جدا لم يعد إنتاج الحاجات الأولية هو غاية المجتمعات الحداثية وإنما إنتاج خيارات وبدائل كمية ونوعية وعالمية، تسيطر الرؤية الاقتصادية وتظهر صورتها في السير نحو الإنتاج، التراكم، البيروقراطية، الصناعات الثقيلة... الخ، ولا تعني الوفرة في الإنتاج أنه سيصل لمرحلة التلاشي والانهيار، إنما يتحول هذا الإنتاج إلى إنتاج متعلق بنوعية الحياة؛ الرفاهية.. الصحة.. المتعة.. السعادة.. الفن، إنها إنتاج للممارسات الثقافية، ففي مجتمع الحداثة تصبح الحاجات وإشباعها لا حد له، بل وفي استحالة تحقيقها على حد تقدير زيجمونت باومان Zygmunt Bauman بالنظر إلى السيولة المفرطة لعالم اليوم الذي يتجه نحو تحديث وسواسي قهري، تتحرك فيه الظواهر وتتغير وفق معيارية تتجاوز السياق الزمكاني لمقولة الإنسان الاجتماعي أو المجتمع الإنساني لصالح حداثة سائلة تُسوقُ الزمان والمكان والمشاعرو الفن، الهوية، الحرية... الخ.

إن التفكير في مسألة التحرر التي تنادي بها الحداثة تحمل لا محالة مزيدا من العبودية مادام النضال في سبيل إشباع الحاجات الحيوية لا يزال مستمر؛ فحاجاتنا إلى الأكل، اللباس، السكن، التفكير. الخ، لا يزال يتحدد

وفق قواعد سياسية واقتصادية واجتماعية المبررة بآليات رأسمالية والمعبر عنها بكونها عقلانية⁽³¹⁾. و الحال أن النقد الذي يؤدي إلى خلق الوعي بدوره يؤدي إلى التبدل النوعي في المجتمع لم يعد يعمل، ذلك لأن المجتمع الصناعي من خلال التقدم التقني يعمل على تكريس نظام واحد كامل من السيطرة لكنها سيطرة متناسقة و منسجمة مع القوى المعارضة لها ، في هذا المجتمع الصناعي لا يمكن افتراض أننا نستطيع عزل عمل الآلات عن الحياة الاجتماعية لأن هذه التقنيات كانت متجه من البداية إلى الإنتاج المتكيف مع الحياة الاجتماعية. (فأصبح الناس يعبرون عن أنفسهم من خلال بضائعهم؛ طراز سياراتهم، ماركات هواتفهم، معمارية بيوتهم... فما تم تحقيقه إذن هو التكيف المنسجم مع الرقابة صحيح أن المجتمع تطور وتغير لكنه بحث عن آلية أخرى يمارس فيها رقابته على الأفراد، فإذا كان العامل و رب العمل يشتريان من نفس المتجر وإذا كان الفرد العادي يمكنه المعالجة في المستشفى نفسه الذي يعالج فيه المسؤول وإذا كان جميع الناس استطع اقتناء سيارة فلا يدل ذلك على المساواة في حجم تركيز الثروة ولا يدل هذا التماثل على زوال الطبقات وإنما أن الطبقة المسيطرة عملت على تلبية الحاجات التي تزيد من استمرار سيادتها . و السعي إلى التحرر من مجتمع يطور حاجاته المادية و الثقافية بالأخص، مجتمع لا يعطي بديل عنه في وجود الرفاهية و التقدم و الثروة التي تعكس الهدف النهائي المراد الوصول إليه و هو "الحرية التي تؤدي إلى تحقيق السعادة"؛ و ما بين الحرية التي تأتي من خلال الخضوع و الاستسلام للمجتمع و بين حرية التي تتحقق من خلال الغرق في المتعة و الرفاهية تستمر الأزمة و هي أزمة حسب زيغمونت باومن "لا تختلف عن أزمة أجدادنا"⁽³²⁾. ولا ينجينا من هذه الأزمة تحولنا إلى الفردانية لتحقيق التحرر بل يجب كما يقول باومن "أخذ التحرر كمهمة و ليس كتوريث"⁽³³⁾ ، و هي الحاجة إلى حرية خلاقة و مبدعة تتكون وفق ما أراده الفرد و قرره بوعي

بذاته و بمصيره لا يتنازل عنه في سبيل المصلحة المشتركة أو العامة أو بتموضعه في جملة خيارات لا يضعها هو أو بتحميله مسؤولية نتائج حريته التي تعني عند البعض أنها غريزية وهمجية ووحشية وفوضوية في حين أنها طبيعية لا تنفصل لا عن الحرية ولا عن الرغبة ولا عن التراث أي عبر سعيها نحو فهم ما نحن عليه دون فصل ذلك عن الأسباب الموضوعية، أي ما نعاني منه على المستوى الذاتي لا يمكن انفصاله أو التقليل منه أو حتى نفيه من سببه الموضوعي، و في مجتمعاتنا التي اتخذ فيها التحديث منحى انعكاسي وجوب تعرض الفرد للمخاطر بل و عدم إدراكه لها في مجتمع مائع يكون الخطر فيه غير قابل للإحاطة، و هنا يتوازى عدم الوعي مع عدم المسؤولية التي تتوازي بدورها مع نظام صناعي تقني متطور متواطئ مع المخاطر. فالبحث عن الذات الفاعلة هو مطلب أساسي حسب ألان توران لأنه يعني " البحث عن عمل لا يلتمس لا المنفعة ولا السلطة ولا المجد، بل يؤكد كرامة كل كائن إنساني والاحترام الذي يستحق"⁽³⁴⁾.

و عليه يجب أن تلتزم السوسولوجيا بفهم الآليات التي يتحقق بها التواجد المشترك للأفراد مع اختلافاتهم المنفردة بذاتهم، هذه الإمكانية التي و إن تجاهلناها أو لم نؤمن بها أو عملنا على قمعها إنما يدل على حقيقة العجز و البؤس الذي يستمر في التواجد، هذا الفهم لا يدل على الحالة النهائية لمسعى العلم السوسولوجي هذا الأخير الذي يجب أن لا يتوقف عن مساءلة نفسه و عن النقد المستمر لآلياته، إذن فخبرة عالم الاجتماع لها دور في إنارة الأفراد بالوعي هذا بعد حسم مسألة توكيد الذات و تحررها و يقع هذا التحرر عندما يتوازى الخيال و الرغبة مع القدرة على الفعل دون أن يقع الفرد بين اختيار الحرية أو اختيار تحمل نتائجها، و بهذا يكون هدف علم الاجتماع في زمن الحداثة السائلة هو تحقيق الحرية و الاستقلالية ربما حينها

حسب باومن "ترجح قضية المجتمع المستقل و قضية الفرد المستقل، فليس بوسعهما إلا أن يربحا معا أو يخسرا معا"⁽³⁵⁾.

و يرى باومن bauman أن الهدف المباشر للوسوسولوجيا هو إعادة مناقشة الكثير من القضايا من بينها مسألة التفسير، فكل نظرية تعتقد أنها صائبة في مسعاها التفسيري (السياسي، الثقافي، الأخلاقي، الاقتصادي، الأيكولوجي) الذي إذا دل فهو يدل على تفسير أحادي البعد مازال فيه غموض و تباين و اختلاف وهو بهذا الشكل لم يتحرر من الحتميات التفسيرية التي تكرر هيمنة مجتمعية، وليس بالضرورة يكون هذا التفسير سليم من حيث إرجاع الأسباب إلى أصلها فالظواهر تتبدل و تتغير حالها و محاولة علم الاجتماع لتصديها أمر نسبي.

أما هيربرت ماركيز herbert marcuse يرى في كتابة الإنسان ذو البعد الواحد⁽³⁶⁾، أن شرطية الوعي الفكري للتحرر تشترط بالأساس تحرر القوى الاجتماعية (البروليتاريا) التي يمكن أن تكون عامل للتغيير التاريخي قد تغيرت في مجتمع صناعي تكنولوجي يفرض سيطرة التقنية كآلية سياسية وذلك بتوحيد المتعارضات والمتناقضات وقدرته على استبعاد الانتقادات والاحتجاجات لطالما يعمل على تحسين الحاجات الإنسانية، التي هي في الأساس حاجات زائفة على حد تقدير ماركيز وأفضل ناقل لهذه السيطرة هي وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري.

و تشخيصا للأزمة يرى ماركيز في إمكانية تجاوز المجتمع الأحادي البعد بتحرير التكنولوجيا من السياسة و من سلطة الفئة المستغلة لها فهذا التحرر يفتح أبواب نحو تسخير التكنولوجيا لخدمة الإنسان و لتوفير حاجاته الحيوية و ليس للسيطرة عليه، عندها تصبح فكرة التحرر فكرة واقعية و حقيقة تنادي بها العلوم و تكون هي غايتها النهائية، لكن كما ذكرنا سابقا فالقوى الاجتماعية تغيرت و لم تعد في هذا المجتمع هي العامل القادر على

فرض التغير النوعي فحسب ماركيز إن كان ثمة أمل صغير فهو يوجد عند الفئة التي لم يستطع النظام على دمجها و هي فئة المنبوذين و العاطلين عن العمل و المهمشين و كل الفئات و الطبقات المستغلة قد تكون بدائية أو تكون دون وعي كافي لكن ضرورة التغير واجبة عند ماركيز حتى و إن كانت غير قوية و كافية لتحقيق، و على النظرية الاجتماعية أن تتخذ موقف تاريخي لتستطيع إثبات و برهنة على لاعقلانية المجتمع الصناعي.

7 - المعنى: دلالات الفهم السوسولوجي

في كتابه "براديجما جديد لفهم عالم اليوم"⁽³⁷⁾ يحلل الان توران التحول الناتج عن التغير السريع الذي عرفته المجتمعات الحديثة و الذي يصاحبه تغير على مستوى براديجم التحليل تحت عنوانين "عندما كنا نتكلم على ذاتنا بمصطلحات اجتماعية"، و "الآن بتنا نتكلم على ذاتنا بمصطلحات ثقافية"، فما كان يمنح معنى لوجود الفاعل بدا و كأنه النظام، القيم، المجتمع، و بانتماءاته الجماعية و الآن بانتماءاته المؤسسية، فالمعنى الذي يحمله الفاعل لا ينتج ذاتيته و خطابه الذي كان المجتمع يعبر به في مكانه يصبح ثقافيا مرتبط بالحرية و التقدم و الرفاهية.. الخ، و يستمر النموذج لكنه أكثر شمولية و أكثر تنوعا و أكثر سيطرة و هذه الرؤية البراغماتية تتطابق مباشرة مع مصالح و احتياجات الطبقة المهيمنة على مراكز القرار السياسي الاقتصادي، أي مع نظام رأسمالي شمولي يوحد حقل التناقضات و الاختلافات.

إن القطيعة التاريخية التي أنشأها المجتمع الحديث بهذا الخطاب الجديد الذي يؤكد على أقول وتفكك الاجتماعي هو خطاب يحذرنا في الوقت نفسه من الوقوع في نزعة الفرداني، وفي تفسير أحادي آخر مرتبط هذه المرة بلغة التقدم، وهو على المستوى المعرفي انتقل من التحليلات الكلية إلى التحليلات الجزئية التي تدرس الفاعل ومقاصد فعله والمعنى الذي يضيفه على هذا

الفعل يمكن أن نلمس هنا الاتجاهات التفاعلية الرمزية، الفينومينولوجية، الإنثوميثولوجية.

إن حقيقة التفسير القائم على التفاعل والتبادل بين الفرد والمجتمع هي حقيقة مؤكدة حتى قبل السوسيولوجيا، لكن هذه الأخيرة عملت على شرح الأليات التي يقوم عليها هذا التفاعل حتى بالنسبة للاتجاهات التي يؤول التفسير النهائي فيها لحتمية الكليات، لكن المعضلة تبقى دائما في حقيقة أن المجتمع قائم أيضا على الصراع والقوة والسيطرة. فكما أن هناك خبرات ومعاني يتشارك بها الأفراد في حياتهم اليومية هناك حقل صراعات واختلافات تفرقهم.

إن السوسيولوجيا لا يمكن لها على مستوى الوحدات الصغرى دراسة الحقيقة الاجتماعية انطلاقا من التفسيرات والمقاصد الذي يضيفها الفرد على الحياة اليومية، فلا يمكن بأي شكل كان أن تتأسس المعرفة السوسيولوجيا على وقائع خاصة، تمكن هذه الأخيرة من أن تنعكس وتؤثر في المعرفة، لكن لا يمكن أن تشكلها وتكتفي بإخضاع التحليل لها. في ظل هذه الوقائع وبدلا من أن يتجه تحليل علم الاجتماع إلى طبيعة السيطرة الجديدة، وإلى المخاطر والسيولة والرفاهية... إلخ، إنه يحلل الفاعل الذي لم يعد يتحدد بصلاته الاجتماعية بل بمقاصده وتأويلاته ومعاني أفعاله ونكون خرجنا من تفسير أحادي البعد يمجّد النظام لندخل في تفسير أحادي البعد يمجّد الفرد.

يفسر بيار بورديو هذه المفارقة بين الموضوعية والذاتية وبشكل واضح أكثر من خلال طرحه للسؤال. "كيف يمكن للسلوك أن يكون منتظما دون أن يكون نتيجة للخضوع إلى قواعد؟" (38) هذا السؤال موجه نحو الاتجاهات التي ترجع الفعل للقصدية و للتأويل منتقدا إياه في أن الأفعال الواعية والعقلانية هي التي تحدد السلوك بجعله غير متماثل مع القواعد والمعايير

الاجتماعية، هذا ما يرفضه بورديو و يرى أن الاستدماج الطويل مع المعايير الاجتماعية لا يعني أن يكون الفعل مسير أليا أو خاضع للبنى الاجتماعية، ولا يعني أيضا أنه صادر عن العقل لما يكون غير ممثّل لها ، و انما هو ناتج عن استعدادات معرفية ناتجة عن العيش المشترك في جماعة و الأخذ بأساليبها و طرق تفكيرها و احساسها التي تعكس أماننا التفكير العقلاني للفاعل و هو تفكير اكتسبه من تواجده في الحقل الاجتماعي و تكيفه فيه.

فتحت أي عمل نسعى إلى تفسيره يجب فهم الأطر الاجتماعية التي تعطي معنى يكون عادة راجع إلى معايير و ممارسات ذلك المجتمع، فهذا المسعى وحده لا يكون كافيا لتفسير ذلك الفعل، فأحيانا يتطلب الموقف ردة فعل غير تلك المنطوية تحت مسمى القيم و المعايير و الممارسات المتكررة للمجتمع و المقبولة لديه .. وبالتالي يبرز لنا الموقف طريق أو منهج يفسر لنا فيما بعد لما تصرفنا بهذه الطريقة ليس غيرها ما لم يعد يتخذ عندئذ بالصلوات التي يقوم فيها وانما بمقاصده أو نموذجية اقتناعه.

بالتالي يصبح الفعل ليس فعلا أليا تفرضه علينا سياقات مجتمعية مسبقة أو تعطي احتمالات للأفعال والتصرفات كأنها أنماط أو قوالب جاهزة للتفسير، ففعل الفرد يتجه نحو دوافع الفاعل ومقاصده، ما يجعل منه يعطي لنا تفسيراً مفاهيمياً (فيبر) أو دلالياً، وهو بهذا المعنى يعطي تقييماً لهذا السلوك وللوسائل ويستخدم هذا السلوك بطريقة ذهنية، وضمن سياقات ومعطيات ذلك المجتمع الذي يعيش ويتفاعل ويشعر بالانتماء اليه والمعنى الذي يضيفه انطلاقاً من سيرورة كينونته من دلالات إحساسه المشترك (بيار بورديو) وليس من وقائع خاصة.

إن جدلية المجتمع/ الفرد التي تخضع التفسير لسلطان المجتمع تارة ولسلطان الفرد تارة أخرى بحيث وجود واحدة تنفي الآخر وتواصل في بلورة

الأزمة لطالما لم يستطيع علم الاجتماع بناء معرفة مشتركة، فهذه المعرفة لا تبني على التكيف والدمج ولا على التفكك السيولة إنما تبني على التحرر.

خاتمة

إن الهدف الأسى للعلم الاجتماعي من حيث ارتباطه بالإنسان والمجتمع هو بطبيعته متجها شكلا نحو حل مشكلات الناس والمجتمع. غير أن ما حدث وما يحدث على أرض الواقع من حيث تطور نشأة علم الاجتماع انه تجاهل قضية الإنسان المتمثلة في حريته المطلقة وسعادته دون قيود. يمكن فهم هذه المعضلة في عدة عناصر نذكر منها ما يلي:

إن المعرفة السوسولوجية بقت ضمن ممارسة شكلانية على مستوى التعامل الأداتي العلمي (محاكاة العلوم التجريبية) وفسرت الواقع الاجتماعي بأدوات ومناهج العلوم الدقيقة باعتبارها علوم عقلانية صحيحة وسليمة وذات شرعية كافية لتفسير الظواهر وتشخيصها رغم اختلاف هذه الأخيرة وتنوعها وتنافرها.

- أدت هذه المحاكاة على المستوى الأنطولوجي إلى عدم التناغم والتوافق بين الإدراكي والمعياري والرمزي (اللغوي)، فاللغة المعبر بها لم تطور مصطلحات تعبر بها عن الحالة الفعلية وعليه فالتعبير لم يتوافق مع ما يحتاجه العلم. وموضوع القيمة أو المعيارية الموجودة في العلم الاجتماعي هي بعيدة عن الموضوعية التي تتحدث عليها العلوم الطبيعية ولا تتوفر على إمكانية للولوج بتلك اللغة التي لم ترقى إلى المستوى العلمي.

بالتالي فإن السوسولوجيا ككائن تشكل تاريخيا فصل بين المستويات الثلاث ، فكل مستوى تطور بشكل منفصل فما ندركه في الواقع لا نجد له ما يضاويه من مصطلحات في العلم الاجتماعي ما تم التعبير عنه لحد الآن هي بمصطلحات العلوم التجريبية و هذا ناتج من المحاكاة و ما يفترض هو أن تكون المصطلحات تشبه الحالة الموجود عليها الفعل هكذا تتم العلاقة

المعرفة هذا ما نجحت فيه العلوم الطبيعية و بقيت عاجزة فيه العلوم الاجتماعية و للخروج من هذه المأزق على حد تقدير جيوفاني بوسينو يجب إقامة تمييز بين العقل و الاستدلال فبواسطة هذا التمييز يستطيع علم الاجتماع إقامة الجهاز المفاهيمي الخاص به و معرفة جميع الارتباطات و الاشتباكات بين مختلف العمليات الحياتية، فعلم الاجتماع كأداة لتحرير هو الصيغة الوحيدة للخروج من مجتمع أحادي البعد الذي أصبح فيه الإنسان عاجزا ومريضاً بسبب الرقابة الذاتية الداخلية التي بات يمارسها على نفسه في ظل المشهد الحداثي الجديد الذي يتجه نحو إذابة وتمييع الكيانات الثابتة والمستقرة (البنى الاجتماعية، الروابط الإنسانية، القيم. الخ).

ومهما يكن فإن الدعوة إلى تحرير هذا العلم وتحرير الإنسان من أيديولوجيته هي الدعوة التي ينادي بها ألفن جولدنر عبر إقامة علم الاجتماع التأملي، وهي دعوة ألان توران للذات الفاعلة، ودعوة زيجمونت باومن عبر الاستنارة التي تستهدف الفهم الإنساني، ودعوة رايت ميلز بإقامة الخيال السوسيولوجي، ودعوة جيوفاني بوسينو في التمييز بين العقل والاستدلال ودعوة هربرت ماركيز من خلال تمكيننا بالوعي الفكري. إنها دعوة إلى إقامة علم اجتماعي خالص الوحيد القادر على تقديم شرح وافي لظواهر اليوم.

الهوامش:

- (1) جيوفاني بوسينو، نقد المعرفة في علم الاجتماع، تر: محمد عرب صاصيلا، ط2، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2008، ص 2
- (2) اميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، تر: محمود قاسم، السيد محمد يدوي، لإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 70.
- (3) سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، ط3، القاهرة: دار المعارف، 1982، ص 83.
- (4) هربرت ماركيز، العقل والثورة، تر: فؤاد زكريا، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979م، ص 329. 330. 331.
- (5) السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، بيروت: دار النهضة العربية، 1985م، ص 120.

- (6) اميل دوركايم، مرجع سابق، ص 77.
- (7) المرجع نفسه، ص 78.79.
- (8) ريمون بودون، أبحاث في النظرية العامة في العقلانية العمل الاجتماعي والحس المشترك، تر: جورج سليمان، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010، ص 71.72.
- (9) راجع السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، مرجع سابق، ص 141.
- (10) أحمد القيصير، منهجية علم الاجتماع بين الماركسية والوظيفية والبنائية، ط3، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012م، ص 27.
- (11) فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، تر: إياس حسن، ط1، سورية: دار الفرق، 2010م، ص 47.
- (12) المرجع نفسه، ص 48.
- (13) ر. بودون، وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، تر: سليم حداد، ط1، الجزائر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986م، ص 421.422.
- (14) أنتوني غدنز، علم الاجتماع، تر: فايز الصياغ، ط1، لبنان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005م، ص 71.
- (15) فليب رانيو، مفارقات العقل الحديث، تر: محمد جديدي، ط1، الجزائر: منشورات الاختلاف، ص 88.
- (16) سمير نعيم، مرجع سابق، ص 110.
- (17) يطرح بارسونز مخططاً للعناصر الأساسية لبنية الفعل، يسمي بارسونز هذا المخطط بـ (AGIL) و هو مخطط ثنائي الأبعاد لمتغيرين اثنين متقابلان مع بعضهما لتوليد الفعل مما ينتج تفاعل أربع مكونات، يمثل المخطط في مستواه الأفقي العنصر الأداتي والمنجز، حيث يمثل الأداتي الوسيلة للفعل والمنجز الغاية للوصول للفعل، مع ذكر أن الأداتي يمكن إسقاطه على التوجهات المتعلقة بالحاضر، والمنجز المتعلق منها بالمستقبل، أما المستوى العمودي من المخطط فيمثل الجانب الخارجي والداخلي أي بين المعطيات النسقية للعلاقات الداخلية والخارجية؛ أربع أنساق للفعل: كل نسق يرتبط وظيفياً مع باقي الأنساق الأخرى ويوفر كل نسق على وظيفة معينة بحيث يتجزأ نسق الفعل الواحد على أربع أنساق أخرى التي بدورها تندرج إلى رباعية أخرى من نفس الأنساق وهكذا تتواتر العملية.. وهذه الأنساق هي، نسق سلوكي الذي يتضمن وظيفة التكيف، نسق شخصي ويحتوي وظيفة تحقيق الهدف، نسق اجتماعي ويحقق وظيفة الاندماج، وأخيراً نسق ثقافي يشغل وظيفة المحافظة على النمط. أنظر كتاب نيكولاس لومان، مدخل إلى نظرية الأنساق، تر: يوسف فهمي حجازي، ط1، بغداد: منشورات الجمل، 2010م، ص 32.
- (18) إلى حد أنه اعتبر أن نظرية النسق الاجتماعي التي قدمها بارسونز "ما تعني إلا تجريدات غامضة 50% منها لغو كلام، 40% بدعيات شائعة في علم الاجتماع والباقي وهو 10% يحوي مضمونات

- أيديولوجية توضح توجهه صاحبها بالرغم من غموضها المتعمد هي الأخرى. انظر عبد لباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الكويت: عالم المعرفة، 1981م، ص 152
- (19) سمير نعيم، مرجع سابق، ص 210.
- (20) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 185
- (21) المرجع نفسه، ص 189.
- (22) المرجع نفسه، ص 186.
- (23) فليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، مرجع سابق، ص 108.
- (24) نيكلاس لومان، مرجع سابق، ص 391.
- (25) ألفن جولدنر، الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي، تر: على ليلة، ط 1، لقاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004م، ص 248.
- (26) المرجع نفسه، ص 559. 561. 562.
- (27) إشارة أخرى عن الأزمة: في سنة 1964 قام ألفن جولدنر وتومثي سبري بإجراء مسح قومي على علماء الاجتماع الأمريكيين بسؤالهم "ما إن كان يوافقون أو لا يوافقون على أن النظرية و التحليل الوظيفي مازال ذاتي قيمة كبيرة بالنسبة لعلم الاجتماع المعاصر" وكانت نتيجة أن نسبة 80% يؤيدون النظرية الوظيفية، إلا أننا نجد أن 5% من جماعة العمر فوق الخمسين، و 9% من جماعة العمرين 40- 49 لم تؤيد، في مقابل 11% من جماعة العمرين 39.30 و 40% من جماعة العمر 29.20 عاما لم تؤيد، يعني أن المستجيبين الأصغر سنا كان لهم ميل عدائي نحو الاتجاه، و النتيجة هنا أن الشباب يتخلون أو أنهم يميلون للتمرد عليه، و يرى جولدنر أنه حينما يظهر الموقف النظري قدرة متضائلة لجذب الشباب فإنه يصبح هناك أسباب قوية للتأكيد أن هناك أزمة وشيكة الوقوع. أنظر ألفن جولدنر، مرجع سابق ص 553. 565.
- (28) يؤكد جولدنر ذلك فيقول: "ليس هناك أي سبب منطقي يررر علة أن نطلب من الإنسان أن يقيم معادلة غاز سام بالنظر إلى دقتها الرياضية فقط، أو بالنظر إلى أي معايير فنية أخرى. حيث يوجد منطق محدود في التظاهر بأن هذه المعادلة تعد معرفة ذات طبيعة محايدة تماما، وأنها تفيد في دعم كل القيم الاجتماعية أو أي منها: فالشيء يصبح قاتلا لأنه من الناحية الفنية قادرا على ذلك. فإذا قصدنا الحكم وفقا للمعايير الفنية المستقلة فقط، فإن ذلك سوف يعني بوضوح أن نسمح للبشر، بل وأن نطلب منهم أن يكونوا معتلين أخلاقيا Moral cretins في أدائهم لأدوارهم الفنية". أنظر ألفن جولدنر، مرجع سابق ص 56. 57.
- (29) الفن جولدنر، مرجع سابق، ص 358.
- (30) أحمد قيصر، مرجع سابق، ص 128.
- (31) فلا يعني التحرر من البؤس والجوع والظلم والفقر تحررا إذ ما خففنا من حدتهم: ولا بمكننة العمل واتساع السوق أو تحقيق أعلى معدلات الربح بغض النظر عن المنتج (مثال الأسلحة) أو وضع قواعد المنافسة بين أناس غير متساوين في الثروة؛ فما تم تحقيقه في مرحلة الحدائة هو نموذج للحرية الذي يستحوذ عليه المخاطر لا الحاجات، وسيطرة اقتصادية متكيفة مع المتطلبات العسكرية،

- فإنّ إنتاج وسائل التدمير الشامل وتحقيق السلام مازال يسيران في نفس الوتيرة. يمكن مراجعة كتاب زيجمونت باومن، الحداثة السائلة.
- (32) زيجمونت باومن، الحداثة السائلة، تر: حجاج أبو جبر، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016م، ص74.
- (33) المرجع نفسه، ص78.
- (34) ألان توران، براديجما جديد لفهم عالم اليوم، تر: جورج سليمان، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011م، ص155.
- (35) زيجمونت باومن، مرجع سابق، ص291 - 292.
- (36) للمزيد من الاطلاع أنظر الفصل الأخير من كتاب هربرت ماركيز، الإنسان ذو العد الواحد، ط3، تر: جورج طرابيشي، بيروت: منشورات دار الأدب، 1988م.
- (37) يمكن مراجعة كتاب ألان توران، براديجما جديدة لفهم عالم اليوم، مرجع سابق.
- (38) حسن احجيج، نظرية العالم الاجتماعي: قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيار بورديو، ط1، الرباط: مؤمنون بلا حدود، 2008م، ص68.